الفصل السادس

التجربة الثالثة

تؤثر الحرب فى تفكير الساسة تأثيرًا يختلف باختلاف الدول التى ينتمون إليها. والصفة الغالبة على ساسة الأمم المشتركة فى الحروب، والمكتوية بنارها أن ينحصر تفكيرهم فى ابتكار الوسائل التى تكفل لبلادهم النصر، وتضمن لهم التفوق على العدو. أما الساسة الذين لا تكون بلادهم مسرحًا للقتال، ولكنهم يشهدونه عن كثب فإن تفكيرهم ينصرف إلى البحث عن وسائل تكفل تخفيف ويلات الحرب، ووسائل تكفل علاج المشاكل المتولدة منها، وتضمن عدم تكرارها باعتبارها مأساة يصيب شرها الغالب والمغلوب على السواء ولا يسلم منه من لم يشترك فيها.

ومن الوسائل التى فكر فيها ساسة الأمم التى لم تشترك فى الحرب مسألة إقامة تنظيم دولى يجعل السلام والطمأنينة يحلان محل التخريب والتدمير.

والولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب العالمية الثانية إلا متأخرة لذلك كان ساستها من أوائل المفكرين فى دراسة مشاكل ما بعد هذه الحرب، ومن أوائل المفكرين فى إقامة تنظيم دولى جديد ينهض بما كانت تنهض به عصبة الأمم من قبل. فمنذ أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا أعلن الرئيس روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن تقوم بدور هام فى المستقبل وهو محاولة إقامة سلام يعم الإنسانية ويحول بين الدول وبين استعمال القوة فى علاقاتها بعضها ببعض.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٩ شكل وزير خارجية الولايات المتحدة مستر كوردل هول لجنة وكل إليها أمر دراسة شئون ما بعد الحرب، وما لبثت هذه اللجنة أن تطورت فصارت قسمًا قائمًا بذاته يضم كبار موظفى وزارة الخارجية فى الولايات المتحدة.

وحين ظهرت بوادر انتهاء الحرب حذت دول كثيرة حذو الولايات المتحدة، فتألفت فى إنجلترا لجنة تولى رياستها مستر «لاو» وزير الدولة، وكانت مهمتها دراسة المشروعات المتعلقة بالتنظيم الدولى الجديد، وكذلك تألفت لجنة مماثلة فى الاتحاد السوفيتى، وقد سلكت مصر أيضا هذا المسلك فأنشأت «وكالة شئون ما بعد الحرب» وكانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء.

ولم تكن تلك الجهود التى تبذلها مختلف الدول تسير على وتيرة واحدة، بل كانت أحيانًا تعمل فى خفاء فلا يكاد يعلم ما يدور فيها إلا المختصون، وأحيانًا كانت تعمل سافرة وفى علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية.

وفيما يلى عرض لهذه المراحل:

فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ بينما كانت ألمانيا تظفر بانتصار تلو انتصار اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشل على ظهر البارجة (برنس أوف ويلز) وأصدرا بيانًا رسميًا عرف باسم (تصريح الأطلنطى). وقد جاء فى الفقرة الثامنة منه إشارة إلى ضرورة إقامة تنظيم دولى جديد بعد انتهاء الأعمال الحربية القائمة.

وحدث بعد ذلك أن قامت اليابان بهجومها المعروف على ميناء بيرل هاربور فى ديسمبر سنة ١٩٤١ فنتج عن ذلك دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية وقام المسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار تصريح أطلق عليه اسم (تصريح الأمم المتحدة) وصدر فى قالب اتفاق

دولى يتضمن أمورًا هامة منها الاعتراف بمبادئ وأهداف تصريح الأطلنطى، والقضاء على الديكتاتوريات، وإقامة منظمة دولية جديدة ترمى إلى استتباب السلام والأمن الدوليين.

وعلى أثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول واجتمعت أول مرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان من مبادئها قصر أعمالها على مشكلات ما بعد الحرب.

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهة النظر الثانية، وقد سجل مستر تشرشل آراءه فى رسالة سماها تقسيم العالم إلى ثلاث كتل إقليمية : أولها الكتلة الأوربية، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادئ عصبة الأمم، ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية، ومن أهدافها الرئيسية مواجهة كل اعتداء يصدر من ألمانيا فى المستقبل، ويكون من أعضائها إلى جانب الدول الأوربية دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة.

والكتلة الثانية هى الكتلة الأمريكية وتشمل الإحدى والعشرين جمهورية أمريكية مضافة إلى كندا، وبهذا يكون الكومنولث البريطانى ممثلاً فيها.

أما الكتلة الثالثة فهى الكتلة الشرقية، وتشمل الدول الآسيوية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وفوق هذا يرمى المشروع إلى إنشاء تنظيم دولى عام مكون من الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومن الصين إذا رأت الولايات المتحدة ضرورة ضمها، ويضاف إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول تنتخب لمدة مؤقتة.

وكان من آراء مستر تشرشل أن دور التنظيم الدولى العام فى حفظ السلام والأمن سيكون ثانويًا بالنسبة للدور الجوهرى الذى تقوم به الكتل

الإقليمية الثلاث. ويستفاد من هذا كله أن مشروعه كان بعيدًا عن فكرة الحكومة العالمية.

أما الرئيس روزفلت فإنه يؤيد النزعة الإقليمية التى نادى بها المستر تشرشل، ولكنه يرى أن المحافظة على السلام والأمن يجب أن تكون من اختصاص التنظيم الدولى العام أى من اختصاص الدول الأربع الكبرى، وبقية دول العالم بما فيها فرنسا تجرد من السلاح. ويدل ذلك على أن الرئيس روزفلت كان متفائلاً يعتقد أن التحالف العسكرى القائم أثناء الحرب سيبقى قائمًا بعدها، وكما أنه توقع انتصار هذا التحالف فى الحرب فكذلك كان يرجو له الانتصار فى معركة السلام.

وكان من رأى الرئيس روزفلت أيضًا أن تدعيم السلم يقتضى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وذلك عن طريق إنشاء وكالات فنية خاصة مستقلة بعضها عن بعض وليس لها علاقة بالكتل الإقليمية أو التنظيم الدولى، فكل منها لها دور تؤديه فى ميدانها الخاص، وهذا أيضًا لا يؤيد فكرة الحكومة العالمية.

ولم تجد هذه النزعة الإقليمية قبولاً عند لجنة شئون ما بعد الحرب وعلى رأسها كوردل هول وأخذت تحاول إقناع الرئيس روزفلت والمسئولين من الإنجليز بضرورة إقامة تنظيم دولى عالمى قوى ذى اختصاص عام تكون له الكلمة الأخيرة فى الإشراف على تنظيم العلاقات الدولية، وأضافت اللجنة إلى ذلك أن وجود هذا التنظيم لا يمنع من إقامة تنظيمات إقليمية تكون خاضعة له وعاملة على مبادئه، ومن الحجج التى قدمتها تلك اللجنة للإقناع بوجهة نظرها:

أولا: أنها لا تنكر صلاحية التنظيمات الإقليمية لفض المنازعات التى قد تقع بين أعضائها ولا قدرتها على تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى

فى أقاليمها، غير أنها ترى أنه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمى أعلى مرتبة منها يستطيع الإشراف عليها وتنسيق الأعمال بينها.

ثانيًا: ترى اللجنة أن أى تنظيم عالمى مهما كان قويًا يعجز عن الإشراف على ثلاث كتل إقليمية ولا يستطيع فض المنازعات التى لابد أن تقع بينها، بخلاف ما إذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات إقليمية لأن قوته تمكنه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه، وتستطرد اللجنة وتقول: إنه إذا كان من العسير فض المنازعات التى تنشب بين الدول وبعضها بعضا فكم بالحرى يكون عسيرًا فض المنازعات التى تقع بين ثلاث تنظيمات إقليمية تتقاسم دول العالم.

ثالثًا: تنظيم العالم اقتصاديًا، واجتماعيًا بوساطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن بعض لا يتم إلا بقيام تنظيم دولى عام يكفل تنسيق أعمالها ويجنبها شر التضارب، والتنافس والتطاول.

رابعًا: تدعيمًا لهذا الرأى تقدم أعضاء هذه اللجنة بحجة أخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، وهى أنه حين يطلب من الرأى العام الأمريكى ممثلًا فى برلمانه أن يوافق على انضمام بلاده إلى أربع تنظيمات هى الكتلة الأمريكية، والكتلة الأوربية، والكتلة الشرقية، وأخيرًا التنظيم الدولى العام فإن أنصار العزلة سيحاربون هذا الوضع وينادون بالحياد أو الاكتفاء بالانضمام إلى الكتلة الأمريكية وحدها، ويجدون عندئذ تأييدًا واسعًا من الرأى العام. وفى مأساة معاهدة فرساى عبرة لمن يريدون أن تنضم بلادهم إلى أربع تنظيمات دولية.

تلك هى بعض الحجج التى قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع

مؤيدى النزعة الإقليمية بنبذها وقد نجحت فى مسعاها، وظهرت آثار هذا النجاح فى مؤتمر موسكو الذى يعتبر مرحلة هامة من مراحل تكوين هيئة الأمم المتحدة، فعلى أثر انعقاده تم للنزعة العالمية التغلب نهائيًا على النزعة الإقليمية.

وظل هذا المؤتمر منعقدًا فى موسكو من ١٩ أكتوبر إلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣، وكان مؤلفًا من مستر أنطونى إيدن عن المملكة المتحدة، والرفيق مولوتوف عن الاتحاد السوفييتى، ومستر هول عن الولايات المتحدة، وقد انضم إليهم فى آخر الجلسات سفير الصين فى موسكو، وبعد انفضاض المؤتمر صدر التصريح الذى عرف فيما بعد باسم (تصريح موسكو) الذى جاء فيه «إن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفييتى والصين وقد أدركت ضرورة إنشاء تنظيم دولى عام فى أقرب وقت ممكن يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسلام، ويكون لجميع تلك الدول صغيرها وكبيرها حق الانضمام إليه للمحافظة على السلام والأمن الدولى».

وجاء فيه أيضًا أنه «من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين، والعمل على توطيد القانون والنظام، وقيام الضمان العام تتشاور (تلك الحكومات) عند الاقتضاء مع أعضاء آخرين من الأمم المتحدة للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأسرة الدولية».

وبعد ذلك نشطت الجهود فى شتى البلاد لإعداد العدة لإقامة التنظيم الدولى الجديد، وإذا كانت الآراء متفقة فى مبدأ تكوين هذا التنظيم على أساس عالمى إلا أن الخلاف كان دائرًا حول القواعد التى ينبغى أن يقوم عليها، والأصول التى يجب أن تراعى فى أعماله. وفيما يلى موجز لبعض هذه الآراء:

الرأى الأول :

هل يقوم التنظيم الدولى الجديد على نفس الأسس التى قامت عليها عصبة الأمم أم يقوم على أسس جديدة ؟ وبعبارة أخرى أتظل عصبة الأمم قائمة بعد إصلاح ما بدا من عيوبها أم تزول إزالة تامة ليقوم على أنقاضها تنظيم جديد ؟

وأنصار فكرة الاحتفاظ بعصبة الأمم يؤيدون وجهة نظرهم بقولهم إنها مؤسسة دامت نحو ربع قرن فعرف بذلك ما فيها من مزايا وعيوب، فهى ولا ريب، خير من مؤسسة جديدة لسنا نعرف ما سيحيط بتكوينها من ملابسات، وما سيكون فيها من عيوب لا تظهر إلا مع الزمن. ثم يضيفون إلى ذلك أن محاولة إصلاح ما فى عهد عصبة الأمم من عيوب وإدخال ما يلائم الأوضاع الجديدة عليها يكون أيسر من وضع ميثاق جديد لم تصهره التجربة ثم يقولون إن العصبة إذا كانت قد أخفقت فى بعض الميادين فلا شك أنها صادفت نجاحًا فى ميادين أخرى فلماذا لا نحتفظ بالهيئات التى أدت وظيفتها بنجاح، ونستفيد من خبرتها ؟

غير أن هذا الرأى لم يصادف قبولاً فاستبعد، لأن أغلبية الدول لم ترغب فى العودة إلى نظام عصبة الأمم، فالولايات المتحدة لم تشترك فيها من وقت إقامتها، والاتحاد السوفييتى فصل منها، وهناك دول كانت قد انسحبت منها، ودول أخرى لم تنسحب ولكنها أعلنت أن نظام العصبة ضعيف وغير صالح لمعالجة المشكلات الدولية. وقدم معارضو العودة إلى عصبة الأمم حججًا أخرى منها أن الرأى العام بطبيعته شغوف بكل جديد، وما دام نظام العصبة قد أخفق فالأفضل إقامة نظام دولى جديد، ويضيفون إلى ذلك كله أن نفس الأسس التى قامت عليها العصبة فاسدة، وغير صالحة،

وكل تعديل، أو ترقيع أو إضافة إلى نظام يقوم على فساد لا يمكن أن يثمر.

وانتصرت تلك الآراء، وتم الاتفاق على عدم إحياء عصبة الأمم، وإقامة تنظيم دولى جديد، وعندئذ اختلفت الآراء فى الأسس التى يجب أن يقوم عليها بناء التنظيم الدولى الجديد.

الرأى الثانى :

كان الرأى الثانى يهدف إلى إقامة التنظيم الدولى الجديد على أسس مماثلة لتلك التى قام عليها الاتحاد الأمريكى من حفظ السلام فى القارة الأمريكية، واستطاع تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الإحدى والعشرين جمهورية، فنجاح هذا الاتحاد كان فى رأى بعض أعضاء لجنة شئون ما بعد الحرب صالحًا لأن يكون مثلاً يحتذى فى إقامة التنظيم الدولى الجديد لينجح فى إدارة شئون العالم كما نجح الاتحاد الأمريكى فى إدارة شئون أمريكا.

وقد أخذ على هذا الاقتراح أن الاتحاد الأمريكى تنظيم إقليمى محلى فى حين أن التنظيم المزمع إقامته تنظيم دولى عام يشمل جميع دول العالم التى لا تتوافر فيها العناصر الجغرافية والتاريخية والطبيعية التى تتميز بها الدول الأعضاء فى التنظيم الإقليمى.

ومن الأسباب التى أدت إلى استبعاد هذا الاقتراح أيضًا أن نظام الجامعة الأمريكية لا يتضمن وسائل خاصة لدفع الاعتداء، بل كان يعتمد فى حقيقة الأمر على أن الولايات المتحدة تطوعت لحمايته بموجب تصريح مونرو، وعلى صداقة بريطانيا العظمى التى كانت تسيطر على المحيط الأطلسى فى القرن التاسع عشر. وبديهى أن تلك الظروف المختلفة أمر غير ميسور فى النطاق العالمى، وفى منتصف القرن العشرين.

. الرأى الثالث :

كان هناك رأى ثالث يدعو إلى إقامة التنظيم الدولى على تحالف عسكرى دائم بين الاتحاد السوفييتى، والكومنولث البريطانى، والولايات المتحدة، وعند مناقشة المسائل الآسيوية تدعى الصين للتشاور. أما مهمة هذا التحالف فى نظر الدعاة إليه فلا تخرج عن ثلاث مهام :

أولاً : الإشراف على تنفيذ معاهدات الصلح التى ستفرض على الدول المهزومة.

ثانيًا : الإشراف على الأمن الدولى بعد انتهاء الحرب. ويجوز لهذا التحالف أن يستعمل القوة عند الاقتضاء لصيانته، ورد كل عدوان يقع من الدول المهزومة أو غيرها.

ثالثًا : التشاور مع باقى الأمم المتحدة فى حالة ما إذا وقع اضطراب فى السلم والأمن الدوليين.

وانتقد السيد سمنر ولز هذا المشروع فذكر أنه أغفل أمرين أساسيين :

أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لا يدوم بعد انتهائها، فالسياسات الوطنية والأطماع تتغير، والزعماء يتبدلون، والخصومة والتنافس بين المتحالفين قد يحلان محل الصفاء والتعاون.

وثانيهما : أن سائر الدول الأخرى من متوسطة وصغرى أو محايدة لا ترضى أن تخضع لنظام دكتاتورى تفرضه عليها الدول الأربع الكبرى لأنها لم تحارب ديكتاتورية المحور لتخضع لديكتاتورية جديدة يمثلها هذا التحالف المقترح.

الرأى الرابع :

وهو المشروع الذى قدمه مستر سمنر ولز، وزير الخارجية الأمريكية ويتضمن النقط التالية :

١ - قيام مجلس تنفيذى مؤقت يكلف بإعداد تنظيم دولى دائم لحفظ السلم والأمن الدولى فى الوقت المناسب الذى يتفق عليه، وإلى أن تتم إقامة هذا التنظيم الجديد فإن المجلس التنفيذى المؤقت تكون له السلطة العليا التى بمقتضاها يمثل الأمم المتحدة جميعها.

٢ - يتألف المجلس التنفيذى من أحد عشر عضوًا. أربعة منهم يمثلون الدول العظمى : واحد عن كل من المملكة المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية. أما الباقون فتنتخب الدول الأوربية اثنين منهم، تنتخب الدول الأمريكية اثنين أيضًا، وواحد عن كل من دول الشرق الأقصى ودول الشرق الأوسط، ودول الكومنولث.

٣ - الأعضاء السبعة الذين يمثلون الكتل الإقليمية يكون انتخابهم لمدة سنة واحدة ويعملون لمصالح المنطقة التى يمثلونها، لا لمصلحة الدول التى ينتمون إليها.

٤ - اختصاصات المجلس التنفيذى تكون أولاً : تحديد الوسائل الواجب اتباعها لفض المنازعات التى قد تقع بعد اتفاقات الهدنة، والتى قد تهدد السلام - ثانيًا : إذا أخفقت الوسائل السلمية فى فض النزاع فإنه يجب على المجلس أن يحيله فورًا إلى الهيئات البوليسية التى تعمل تحت سلطانه. ثالثًا : يتحمل المجلس مسئولية تعيين شكل الإدارة فى كل إقليم من أقاليم دول المحور تحتله قوات الأمم المتحدة متى قررت

السلطات الحربية التى احتلت تلك الأقاليم أنها انتهت من تحقيق الأهداف العسكرية فيه. رابعًا: إعداد مشروع كامل لإقامة تنظيم دول دائم، واتخاذ الخطوات التمهيدية لتحقيق هذا الهدف وأن يكل أمر هذا المشروع إلى الأمم المتحدة لتقوم بتنفيذه.

٥ - يجب على المجلس التنفيذى أن يبادر بإنشاء لجنة للأمن والتسليح، ولجنة أخرى للتفتيش على الأسلحة. وتتحمل لجنة الأمن والتسليح التبعات التالية:

أولاً: تتألف من الممثلين العسكريين والبحريين والجويين للدول الممثلة فى المجلس التنفيذى.

ثانيًا: فى حالة خطر داهم تشير اللجنة على المجلس باتخاذ الخطوات التى يجب اتباعها للمحافظة على السلم والأمن، وعليها تنفيذ ما يشير به المجلس فى هذا الصدد.

ثالثًا: تشرف اللجنة على كل ما يتصل بالتسلح ومن ذلك وضع قواعد للرقابة على إنتاج الأسلحة والاتجار فيها مما سيفرض على الدول المهزومة بموجب اتفاقات الهدنة ووضع القواعد التى قد تتفق عليها الدول المنتصرة فيما بينها وبين الدول الأخرى التى تنضم إلى التنظيم الدولى المزمع إنشاؤه.

رابعًا: تعد اللجنة مشروعًا عامًا لتحديد التسلح وتعرضه على المجلس ليوافق عليه.

خامسًا: توصى اللجنة بين وقت وآخر، المجلس التنفيذى بما ترى وجوب إدخاله من التعديلات على اتفاقات تحديد التسلح.

سادسًا: تشرف اللجنة على أعمال لجنة التفتيش على الأسلحة التى يعينها المجلس التنفيذى وتراقب أعمالها وقيامها بتبعاتها.

٦ - من المستحسن تكوين لجنة التفتيش على الأسلحة من الفنيين العسكريين والبحريين والجويين التابعين للدول غير الممثلة فى المجلس التنفيذى، وعلى اللجنة أن ترفع تقارير دورية بشأن رقابة التسليح إلى لجنة الأمن والتسلح وعليها بصفة خاصة أن تراقب بصفة دائمة حالة التسلح فى الدول المهزومة، وتشرف على تنفيذ شروط تحديد التسلح التى قد تتفق عليها الأمم المتحدة.

٧ - يجب على المجلس التنفيذى أن يبادر إلى العمل على إبرام اتفاقات بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن وضع حد أعلى، وحد أدنى للتسلح، مراعيًا فى ذلك ما يلزم كل دولة للمحافظة على نظامها الداخلى، وما يلزمها لتنفيذ الالتزامات التى أخذتها على نفسها للمحافظة على الأمن الإقليمى والأمن العالمى.

٨ - للمجلس التنفيذى أن ينشىء المؤسسات والفروع الفنية التى تمكنه من أداء رسالته، وعليه أن يعين رئيسًا له، ويشترط فى هذا الرئيس أن يكون ذا كفاءة وتجربة واسعة فى الشئون الدولية، وأن يكون هذا الرئيس فى الوقت نفسه مديرًا عامًا لكافة المؤسسات الإدارية واللجان الفنية التى قد ينشئها المجلس على ألا يكون له حق التصويت. وينعقد المجلس التنفيذى بطريقة دائمة، ويعقد جلساته فى المكان الذى يراه مناسبًا، ويضع لنفسه لائحة داخلية للإجراءات، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثى أعضائه على أن تكون من بينها أصوات الدول الأربع الكبرى كلها.

ومن وظائف هذا المجلس أن يشجع على إقامة التنظيمات الإقليمية التى يكون من اختصاصاتها حل المنازعات المحلية التى قد تقع بين

أعضائها، وإذا فشلت تلك التنظيمات فى حل هذه المنازعات تحال إلى المجلس التنفيذى.

وعلى المجلس التنفيذى أيضًا أن يبادر إلى :

١ - إقامة محكمة عدل دولية تعرض عليها المنازعات القانونية.

٢ - إقامة جمعية عامة يشترك فى عضويتها كل دول الأمم المتحدة لتكون بمثابة مؤتمر برلمانى.

٣ - إقامة هيئة خاصة تسمى (مؤسسة الوصاية) تختص بتهيئة أسباب الرفاهية للشعوب التابعة، وإعانتها على الوصول إلى الحكم الذاتى.

٤ - إقامة هيئات فنية تعنى بوضع الحلول للمشكلات الاقتصادية.

هذه خلاصة المشروع الذى قدمه مستر سمتر ولز ووافقت عليه لجنة شئون ما بعد الحرب بعد تعديلات قليلة، وأرسلته معدلاً إلى إنجلترا، والاتحاد السوفييتى فى ١٨ يوليو سنة ١٩٤٤، واتفقت الدول الثلاث على عقد مؤتمر لبحث تفصيلات هذا المشروع، وقد تم انعقاد هذا المؤتمر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤ فى دمبارتن إكس وهى إحدى ضواحى واشنطن. وسارت المباحثات فى هذا المؤتمر على مرحلتين : الأولى بين بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والثانية بين بريطانيا والولايات المتحدة والصين، والسبب فى ذلك أن وفد الاتحاد السوفييتى رفض أن يشترك فى مباحثات مع وفد الصين، لأن الاتحاد السوفييتى لم يكن فى حالة حرب مع اليابان. وكللت بحوث هذا المؤتمر بالنجاح فاتفقت الدول فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ على المقترحات التى عرفت باسم (مقترحات دمبارتن إكس) وتتلخص فيما يلى :

أولاً : قيام تنظيم دولى يعرف باسم (الأمم المتحدة) :

يكون من أهدافه حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعمل التنظيم على تحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الآتية:

١ - المساواة بين الدول.

٢ - حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية.

٣ - فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

٤ - عدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية.

٥ - الامتناع عن مساعدة أية دولة يتخذ إزاءها عمل من أعمال القمع.

ثانيًا: تنشأ الفروع الآتية للتنظيم الدولى:

١ - جمعية عامة من مندوبى جميع الدول وظيفتها النظر فى المبادئ العامة للتعاون فى حفظ السلام والأمن الدولى، والتعاون فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - مجلس أمن يتألف من الدول العظمى وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والصين، وفرنسا فى الوقت المناسب، وستة أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العمومية، ويختص هذا المجلس بالنظر فى كل مشكلة دولية يكون استمرارها مهددًا للسلم والأمن الدولى، وللمجلس حق استعمال القوة مع أى دولة تعمل على تهديد السلم، وله أن يضع الخطط اللازمة لتخفيض التسلح.

٣ - محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الأمم.

٤ - أمانة عامة تشمل أمينًا عامًّا وعددًا من الموظفين.

ثالثًا : ليس فى مقترحات دمبارتن إكس ما يحول دون قيام تنظيمات إقليمية. وفى هذا ترضية للنزعة الإقليمية التى كانت مسيطرة على بعض أعضاء لجنة شئون ما بعد الحرب.

رابعًا : حتى تتم إقامة التنظيم الدولى الجديد تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح موسكو ووقعته بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ للقيام نيابة عن التنظيم المزمع إنشاؤه بالأعمال القهرية التى قد تلزم لحفظ السلام والأمن الدولى.

وبعد ذلك اجتمع الزعماء الثلاثة الرئيس روزفلت، ومستر تشرشل والماريشال ستالين فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ فى يالتا، وهى مدينة على ساحل البحر الأسود وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث فى ثلاثة موضوعات هامة هى : تنظيم المرحلة الأخيرة من مراحل الحرب، ثم توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا، ثم بحث ما لم يتم الاتفاق عليه من قرارات دمبارتن إكس الخاصة بإقامة تنظيم دولى جديد.

وقد اتفقوا على ما يلى :

١ – دعوة الحكومات المحبة للسلام وهى التى أعلنت الحرب على المحور وقبلت تصريح الأمم المتحدة ووقعت عليه قبل أول مارس سنة ١٩٤٥، وذلك لحضور مؤتمر سان فرنسسكو لإبرام ميثاق التنظيم الدولى الجديد على أساس المبادئ الموضحة فى مقترحات دمبارتن إكس، وكان هذا الشرط من أسباب قبول إعلان الحرب على المحور.

٢ – اتفقوا فيما يتعلق بموضوع التصويت بمجلس الأمن على أن الدول الكبرى تمنح حق الاعتراض (الفيتو) فى بعض الحالات التى نص عليها فى الميثاق الذى وضع فيما بعد.

٣ – وفيما يتعلق بالمستعمرات، وإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى اتفقوا على أن تتولى الدول الخمس مناقشة النظام الواجب فرضه عليها قبل اجتماع سان فرانسسكو، على أن تدور المناقشة حول المبادئ الآتية وهى : أن الأراضى التى تخضع لنظام الوصاية الجديد هى الأقاليم الواقعة تحت انتداب عصبة الأمم، ثم المستعمرات التى تنزع من الدول المهزومة فى الحرب الحاضرة، ثم المستعمرات التى توضع تحت الوصاية بمحض إرادة الدول المسئولة عن إدارتها.

٤ – وفيما يتعلق بنظام محكمة العدل الدولية المزمع إنشاؤها اتفقوا على الأحكام الخاصة بها وكلفوا بها لجنة من المشرعين، وتوصلت تلك اللجنة المكونة من ممثلى أربع وأربعين دولة إلى وضع نظام لمحكمة العدل الدولية، وكان ذلك فى مدينة واشنطن فى شهر أبريل سنة ١٩٤٥.

ثم اجتمعت فى سان فرنسسكو جميع الدول التى وقعت تصريح الأمم المتحدة وأعلنت الحرب على قوات المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥، وكان عددها خمسين دولة من بينها الدول الداعية وهى الدول الأربع التى اشتركت فى المؤتمرات السالفة، والتى وضعت مقترحات دمبارتن إكس، والدول المدعوة، وهى التى أعلنت الحرب على المحور كما أسلفنا.

وكانت الدول الداعية والمدعوة متساوية من حيث المركز القانونى فلكل دولة صوت واحد فى المداولات وقرارات المؤتمر، ومع ذلك كان للدول الداعية أثر واضح فى توجيه المقترحات، وإدارة المناقشات، وإصدار التوصيات وفق رغباتها، ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة، وإنها هى التى وضعت الشروط الواجب توافرها فى الدول المدعوة، كما أنها هى التى أعدت جدول أعمال المؤتمر، والمقترحات المعروضة للبحث.

وكان المؤتمر مكونًا من أربع لجان عامة تتفرع منها أربع لجان خاصة ومن هذه اللجان تتفرع لجان أخرى فنية.

أما اللجان العامة فهى : اللجنة التوجيهية، وتتكون من جميع رؤساء وفود الدول الممثلة فى المؤتمر، واللجنة التنفيذية تتكون من رؤساء وفود الدول الداعية، ورؤساء وفود عشر دول مدعوة ينتخبهم المؤتمر على أن تكون فرنسا ممثلة فيها، ولجنة التنسيق : وتتألف من ممثلى الدول الأعضاء فى اللجنة التنفيذية ومهمتها فنية محضة، ولجنة فحص وثائق التفويض.

أما اللجان الخاصة فهى : اللجنة الأولى، ومن اختصاصها إعداد الأحكام العامة المتعلقة بديباجة الميثاق ومقاصده ومبادئه، والأحكام الخاصة بالعضوية وبالأمانة العامة، واللجنة الثانية واختصاصاتها هى إعداد الأعمال الخاصة بالجمعية العامة من حيث التشكيل، ومن حيث وظائفها، وإعداد الأحكام الخاصة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والأحكام الخاصة بنظام الوصاية. واللجنة الثالثة، وكل إليها إعداد الأحكام الخاصة بمجلس الأمن. واللجنة الرابعة، وقد عهد إليها إعداد التنظيم القضائى الدولى كالأحكام الخاصة بمحكمة العدل الدولية. وتسجيل المعاهدات، وبيان تجاوبها مع الميثاق، وحصانات موظفى الأمم المتحدة، وغير ذلك من مختلف المسائل القانونية.

أما اللجان الفنية التى بلغ عددها اثنتى عشرة لجنة، وما تفرغ عنها من لجان أخرى فإن جلساتها كانت غير علنية، وقراراتها تتخذ بالأغلبية البسيطة.

وكل اقتراح من مقترحات دمبارتن إكس كان يعرض على اللجنة الفنية المختصة فتقوم بمقارنته بالمقترحات التى تقدم بها ممثلو الدول المدعوة، وبعد المناقشات وإدخال ما يتراءى من التعديلات، والتوفيق بين الآراء المختلفة

تحال إلى اللجنة الفنية التى تدرس هذه الأعمال التحضيرية، ثم تصوغ تلك المقترحات صياغة قانونية وتعرضها للتصويت، فإذا فازت بالأغلبية حولتها إلى اللجنة الخاصة التى تعرضها بدورها للتصويت، فإذا نالت الموافقة بأغلبية الثلثين أحالتها إلى لجنة التنسيق فتقوم بمقارنتها مع النصوص الأخرى، فإذا لم تجد تعارضًا أو تكرارًا أحالتها إلى اللجنة التوجيهية، وهذه بدورها تحيلها إلى المؤتمر لأخذ الموافقة النهائية عليها.

وقد تمت الموافقة على جميع مواد العهد وعددها ١١١ مادة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ وبذلك أعلن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة.

وفى نفس اليوم الذى تم فيه توقيع ميثاق الأمم المتحدة وقعت الدول على اتفاق مؤقت يقضى بإنشاء لجنة تحضيرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للاجتماع الأول للهيئة الجديدة.

واجتمعت تلك اللجنة التحضيرية من ٢٤ نوفمبر إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمدينة لندن، وقررت أن يكون مقر الأمم المتحدة فى الولايات المتحدة. دون تحديد بلد معين، ودعت الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فى لندن فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٦ وقد انعقدت فعلاً ووافقت على المشروعات التى تقدمت بها هذه اللجنة، وبادرت إلى مباشرة وظيفتها الانتخابية، وتم انتخاب الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وقضاة محكمة العدل الدولية، كما عينت الأمين العام للأمم المتحدة. وفى خلال القسم الثانى من الدورة الأولى كونت مجلس الوصاية، وبذلك تم إنشاء جميع فروع الأمم المتحدة، واستطاعت أن تبدأ القيام بأداء رسالتها المجيدة. وقد علق على ذلك السيد هنرى سباك أول رئيس للجمعية فقال:

«إنه وإن يكن قد خاب أمل متوقعى حدوث المعجزات فإن مداولات

الهيئة الجديدة قد أدت إلى نتائج هامة، فقد ولد النظام الجديد، وبدأ يعمل، وتبين أن المبادئ التى قام عليها ليس بها سوء».

وكان السيد هنرى سباك يعنى بتوقعى حدوث المعجزات أنصار الحكومة العالمية الذين لم يكن لهم صوت مسموع فى كافة المراحل التى اجتازتها الأمم المتحدة قبل تكوينها.

ولكن كانت المنظمة الدولية - كما أشار كثير من المعلقين - تتضمن نواة الحكومة العالمية، فكان على رأسها مجلس تنفيذى له اختصاصات واسعة وسلطة نافذة على جميع الدول وهو مجلس الأمن، وجيش دولى يشرف عليه مجلس الأمن بمشورة لجنة من أركان الحرب تشكل من رؤساء أركان حرب إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين، غير أن الخلاف الواسع بين الكتلة الغربية والكتلة السوفيتية قد شل مجلس الأمن وحال دون تكوين الجيش الدولى.

إن العالم الآن تتنازعه فى الواقع حكومتان إحداهما الحكومة السوفيتية والأخرى الحكومة الأمريكية فكأن المشكلة القائمة الآن أمام سير العالم نحو الحكومة العالمية هى أن تكون تلك الحكومة ذات صبغة سوفيتية أم ذات صبغة أمريكية، أم يتغلب مستقبلاً على تلك الحكومة العنصر الأفريقى الآسيوى، أم تزول الفوارق بين الشعوب والاجناس والمذاهب والتكتلات ويتحقق الحلم الجميل الذى طالما هتف به المصلحون، فقيام مثل هذه الحكومة أهم بكثير من كافة الاعتبارات الأخرى.

إن المجتمع البشرى فى حقيقة أمره يتوق إلى هذه الحكومة المثالية، ولكن أيتاح له أن يظفر بها قبل وقوع حرب عالمية ثالثة تدمر فيها الذرة ما تدمر، أم ستقوم تلك الحكومة لتحول دون وقوع هذه الحرب؟

هذا هو صميم المشكلة. ولكن العقل البشرى الذى أتيح له أن يكشف

عن القنبلة الهيدروجينية، والذرية التى ستؤدى إلى فناء الإنسان، وإزالة معالم حياته. هذا العقل لن يعجزه أن يفكر فى طريق للخلاص من هذا الفتك الجماعى، لأن الإنسان بطبيعته لا يميل إلى الانتحار، ولا خلاص له من هذا الانتحار إلا بإقامة حكومة عالمية تحرس الأمن والسلام فى ظل القانون والعدل والمساواة.